مشكلة البطالة وبعض أوجه علاجها

— ٢ —

للأستاذ حسين حمدى

أشرت فى مقالى السابق فى عدد المجلة الأسبق ، الى الأسباب الرئيسية لمشكلة التعطل فى البلاد التى عايشتها عامة وفى مجتمعنا المصرى الحديث على وجه خاص ، وبينت الخصائص البارزة والاتجاهات الاجتماعية لهذه المشكلة فى ظل التطورات الأخيرة التى انتابت بلادنا خلال هذه الحرب ، وأوجدت فيها مجالات جديدة للانتاج الصناعى وفتحت الأذهان على مشروعات العمل الجديدة لتقوية الطاقة الإنتاجية للبلاد من ناحية ، واستغلال جهود الأيدى المبعثرة من جموع العمال ، الذين بدأت مشكلة تعطلهم تتفاقم وتتطلب سرعة البت والحل من ناحية أخرى .

ولقد أصبحت للشباب أهداف جديدة تزداد وضوحا بازدياد فرص العمل الحر أمامهم واتساع دائرة تجاربهم فى حياة الكفاح والاستقلال خارج نطاق الأعمال الحكومية ، وأصبح من أقدس الواجبات التى ألقتها أعباء الاستقلال على عواتق الزعماء والقادة وكبار رجال المال والأعمال الآن أن يدلوا بآرائهم و يبسطوا مقترحاتهم للمشاركة فى تخطيط سبل المستقبل الباسم للشباب وإرشادهم الى كيفية الإفادة من فرص الحياة وتجارب الناجحين الموفقين من رجال المال والأعمال .

ولقد عرضت لخضراتكم فى كلمتى الماضية طائفة من المقترحات التى أدلى بها كبار رجالنا شارحين وجهات نظرهم التى يرونها خير أساليب العلاج لهذه المشكلة الاجتماعية الكبرى .

واليوم سأتحدث عن المشروعات الجديدة التى دللت الظروف وقطعت التجارب بعظم فائدتها للبلاد ، وخطورة أثرها فى علاج مشاكل التعطل والعمل ، ورفع المستوى المعيشى لأبناء القطر كله .

وفيما يلى أهم المقترحات التى تقدمت بها لجنة مكافحة البطالة (التى أشرت اليها فى كلمتى الأولى) وهى ما زالت من الحلول الوجيهة التى يقتضيها كثير من ظروفنا الحاضرة .

(أولا) تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع لعمال المياومة بمصالح الحكومة تبعا لظروف كل مصلحة حتى يمكن استيعاب العمال الزائدين عن الحاجة .

(ثانيا) إدراج شروط فى العقود المتعلقة بالأعمال الجديدة تلزم المقاولين بإيقاف العمل يوما فى الأسبوع .

(ثالثا) تجزئة الكميات اللازمة من التوريدات العامة كالأحذية والملابسات وغيرها بحيث يمكن أن يشترك فى المناقصات الخاصة بها أصحاب المصانع المحلية الصغيرة .

(رابعا) حماية صناعة الأسمنت بمصر من المنافسة الأجنبية وذلك برفع قيمة الرسوم الجمركية على الأسمنت الوارد من البلاد الأجنبية .

(خامسا) منع موظفى الحكومة من العمل فى الأعمال الصناعية أو التجارية فى أوقات فراغهم .

(سادسا) منع المدارس الصناعية الحكومية ومصلحة السجون من منافسة المصانع الخاصة .

(سابعا) منح البلديات والمجالس المحلية المال اللازم للقيام بالأعمال الجديدة كالأنارة والمياه والمجارى والبناء .

ولئن كانت ظروف الحرب قد اقتضت أن تقوم السلطات العسكرية البريطانية والأمريكية بانشاء جملة معسكرات وورش شغلت فيها آلافا من العمال المصريين من مختلف أنحاء القطر ، إلا أن هؤلاء العمال وقد انتهت الحرب ، أصبحوا مثار مشكلة اجتماعية — وليس يكفى لإتاحة العمل لهذه الآلاف المؤلفة من العمال أن تتفق السلطات المصرية مع السلطات الأجنبية على ترك جملة ورش ومصانع بعد تحويلها لمواجهة مطالب الانتاج فى عهد السلم ، بل إن الأمر ليقتضى كما قلت فى صدر بحثى ، أن نبدأ بوضع برنامج قومى لنشاطنا الاقتصادى والصناعى ، موزعا على سنوات ، حتى نحافظ دوما على نسبة معقولة بين كمية العمل المباحة وعدد العمال الموجودين فى سوق العمل ، ومثل هذه المشروعات أن تقوم الدولة والمنشآت بأعمال عامة كإنشاء الكبارى والسكك الحديدية والموانى والطرق والترع والمصارف والمدارس والمستشفيات ، على أن يكون الاكثار منها وقت الأزمات — وهذا يؤدى إلى زيادة الطلب على العمل فى وقت تبلغ فيه البطالة حدها الأقصى — والقيام بأعمال عامة له أثره فى الانتعاش الصناعى ، إذ تزداد قوة شراء العمال فيزداد استهلاكهم ، ويتسع بذلك نطاق الانتاج فى المشروعات الأخرى .

كما يجب علينا أن نضع الخطط الكافية لتشجيع الصناعات المصرية ، فقد أفادت هذه الصناعات من الحرب الراهنة ، فيجب أن نعمل لكى تستمر وتقوى على ما سيواجهها من المنافسة الأجنبية ، فيزيد ذلك من الثروة المصرية ويتيح تشغيل عدد كبير من العمال والصناع ، وذلك التشجيع يكون بايجاد أسواق للمنتجات والمصنوعات المصرية فى البلاد المجاورة ، وتفضيل هذه المنتجات فى مشتريات الحكومة .

ويجب أيضا أن نعمل على تنظيم تخديم العمال ، وقد قطعت وزارة الشؤون الاجتماعية مرحلة كبيرة فى هذا الشأن بتنظيمها نقابات العمال وإصدارها لقانون عقد العمل الفردى وهى بسبيل عقد العمل المشترك ، كما ضمنت للعمال حقهم فى التعويض عند إصابتهم أثناء العمل — وفى بلاد الغرب توجد مكاتب خاصة لتخديم العمال ومن شأن هـذه المكاتب أن تؤدى إلى تقابل العرض والطلب بالنسبة للعمل ، كما توفر الوقت الذى يبـذل فى البحث والاتفاق بين العامل ورب العمل ، فهى تقلل من مقدار الوظائف الخاليـة وتقوم بعمل هـذه الخدمات بورصات العمل ، وفى السنوات القلائل الماضية كان التفكير فى إنشاء بورصات للعمل ومكاتب رسمية للتخديم عندنا موضع بحث متقطع ، ولكن ظروف الحرب الأخيرة وإعلان النصر تجات باتخاذ الاجراءات الفعالة نحو تحقيق هذا المشروع فأخرج الى حيز العمل وبدئ فى انشاء تلك المكاتب .

ومن الوسائل العامة لمكافحة البطالة التى أوصت بها المؤتمرات الاقتصادية والعمالية [1] تخفيض عدد أيام العمل فى الأسبوع أيام السلم ، وتحديد ساعات العمل والراحة الأسبوعية وتجزئة الدورات العامة والمقاولات ، بحيث تشمل أكبر عدد من أصحاب المصانع الأهلية الصغيرة فيتاح بذلك العمل لأكبر عدد من الصناع والعمال .

كما يجب تنظيم هجرة العمال من مختلف أنحاء القطر الى نواحيه الأخرى ، وبذلك تحل مشكلة هجرة العمال الزراعيين الى المدن لأن عدم تنظيم هذه الهجرة يؤدى الى ازدحام سوق الأعمال فى المدن بطوائف من العمال المتعطلين الذين لا يجدون عملا ، بل لا يحسنون أى عمل صناعى بحكم منشأهم وطبيعة الأعمال التى كانوا يزاولونها من قبل فى بيئاتهم الريفية .

ولابد من الاستمرار فى مراقبـــة هجرة العمال الأجانب ما دام مجال العمل ضيقا أمام الوطنيين ، ولقد بطلت البدعة القديمة التى كانتطل بها علينا ما يقال أننا فى حاجة الى الفنيين الأجانب للقيام بالصناعات والأعمال الجديدة علينا ، فلقد توافر لدينا والحمد لله عدد من العمال الوطنيين الفنيين المدربين فى أدق أعمال الصناعة .

وقد يكون لتنظيم البعثات الى البلاد الصناعية الكبرى الى أوربا وأمريكا ما يعود علينا بفائدة أكثر من فائدة استقدام الفنيين الأجانب واباحة الهجرة للعمال الأغراب الذين يزدحم بهم سوق العمل الوطنى على حساب عمالنا .

وثم مشروعات قومية كبرى درستهـا لجان حكومية تألفت خصيصا لدراسة موضوع الاصلاح والتعمير بعد الحرب ، وهى مشروعات تصلح البيئة المصرية لقيامها فيهـا ، كما تهيأت الأذهان لتقبلهـا وأخذت اليوم تطالب فى إلحاح بسرعة إخراجهـا الى حيز التنفيذ العملى .

(١) راجع ص ٤١٨ (كتاب مشكلة البطالة) الذى صدر أخيرا لصاحب هذا المقال .

ومن بين هذه المشروعات قيام صناعات التعدين فى مصر والعمل بانتظام واستمرار على كشف الثروات المتحجبة فى أنحاء الصحراوات المصرية ، وهو عمل أثبتت دراسته بواسطة الخبراء الفنيين جدواه ونفعه فى تنمية الدخل القومى ، كما أن له أثره الكبير فى توظيف جم غفير من العمال والفنيين والمهندسين .

ويشغل مشروع كهربة خزان أسوان حانبا كبيرا من اهتمام الرأى العام والحكومة الآن ، فلقد ثبت أن توليد كميات كبيرة من الكهرباء الرخيصة لا يقوم الا على أساس استعمال مساقط المياه ، لهذا انحصر التفكير فى صناعة الحديد فى مصر على الاستفادة من خامات الحديد الموجودة بكثرة فى منطقة أسوان دون غيرها من باقى الخامات الموجودة فى البقاع الأخرى وذلك لقربها من موضع الخزان .

ويأتى أخيرا مشروع كبير وحديث سيكون له أثر جليل فى تقدم مصر العمرانى ، وأعنى به تنظيم الطيران المدنى فى مصر بعد الحرب . فلا شك فى أن مصر التى كانت مركز حضارة العالم منذ فجر التاريخ سيصبح مركز مواصلات العالم وملتقى خطوطه الجوية بعد الحرب . ولعل موقع بلادنا الجغرافى هو العامل الأول فى هذا السبيل . ولكى نحافظ على هذا المركز الجوى ، يجب أن نجتذب الينا الخطوط الجوية العالمية . وقد قدرت مصلحة الطيران نفقات هذا المشروع بما يقرب من مليون ونصف مليون من الجنيهات ، ويقتضى القيام بهذا المشروع تشغيل عدد كبير من العمال والمهندسين والطيارين ، لأنه سيقوم على أساس العناية بالمنشآت الأرضية كاعداد المطارات التى تصلح للصعود وهبوط الطائرات الضخمة فضلا عن إعداد الفنيين المصريين الأكفاء من طيارين ومهندسين ، ومهندسين أرضيين وملاحين وموظفين للأرصاد الجوية وضباط للمطارات وآخرين للحركة وجميع هؤلاء من السهل إعدادهم ولاسيما بعد أن أثبتت التجارب كفاءة الكثيرين من المصريين لهذه الأعمال .

كذلك لا ننسى أنه كان لظروف هذه الحرب من الوجهتين الاجتماعية والاقتصادية آثار بعيدة المدى فى مصير النهضة الصناعية والزراعية فى مصر ، فلقد نشأت بحكم هذه الظروف صناعات كثيرة كنا نعتمد فى الحصول عليها على ما يأتينا من الخارج .

على أن نطاق الضرورات الصناعية التى أوجدتها تلك الحرب فيها جعلتنا نفكر تفكيرا جديا فى مستقبل الصناعات الناشئة ومشروعات الاصلاح والتعمير المختلفة . لهذا فكرت الحكومة المصرية فى أن يعطى لهذه الجهود الفردية غير المنظمة صبغة رسمية فشكلت لجنة مؤلفة من كبار الاقتصاديين المصريين يعاونهم فى أعمالهم بعض مختصرات الموظفين الاختصائيين بحكم وظائفهم ، وتطورت هذه الفكرة فأنشئت وكالة وزارة شئون ما بعد الحرب .

ولكون اقتراحات هذه اللجنة جاءت ثمرة لدرس اجتماعى واقتصادى ألم بالظروف والمشاكل المختلفة التى أحدثتها الحرب الحالية ، فاننا لا نجد مفرا من اثبات خلاصة لهذه

المقترحات ولأننا نوافق فى ذات الوقت على أنها وسيلة من الوسائل المباشرة لعلاج مشكلة التعطل التى سنواجهها مصر حتما . لأن ما سيحتاجه اخراج هذه المشروعات الضخمة الى حد التنفيذ العملى من أيد عاملة بنسبة كبيرة سيستغرق بدوره زمنا مؤلفة من هؤلاء العمال الذين مازالت معسكرات الخلفاء تبتلعهم الى أجل مسمى . وأهم هذه المقترحات :

(١) تجهيز مشروع كهربة خزان أسوان (سبق الكلام عليه) .

(٢) بحث مشروع منخفض القطارة والخلاف القائم حوله بحثا حاسما شاملا .

(٣) مراعاة أمر توليد الكهرباء فى مشروعى تقوية خزان أسوان وقناطر اسنا ومشروع وادى الريان وغيرها من المشروعات المتعلقة بمساقط المياه سواء كانت تقام الآن أو فى المستقبل .

(٤) العمل على استنباط أكثر ما يمكن استنباطه من القوة الكهربائية فى ضوء برنامج عام شامل على ان يراعى فى كل ما ينشأ من المحطات أو المشروعات المولدة للكهرباء أن يكون جزءا من مشروع عام للكهرباء فى مصر جميعها بحيث يجىء كل جزء مكملا لما سبقه .

(٥) أن يخصص بالعناية موضوع الكهرباء وكيل وزارة مختص فى وزارة الأشغال يعاونه مجلس استشارى يضم فنيين فى شئون الكهرباء والرى (تنفذ هذا البند وعين عبد العزيز أحمد بك على رأسه) .

(٦) استكمال بحث مشروع اصلاح منطقة السدود تمهيدا لتنفيذه فى أقرب فرصة مستطاعة .

(٧) وضع خريطة مثالية لما ينبغى أن تكون عليه الطرق فى مصر .

(٨) تخصيص اعتمادات كبيرة لإنشاء الطرق وتوسيعها ورصفها رصفا حديثا ثابتا .

(٩) العناية بأمر الملاحة الداخلية وتيسير استعمالها فى النقل على أن تنشأ لهذا الغرض مصلحة فنية كبيرة .

(١٠) فيما يختص ببقية المشروعات بصفة عامة رأت اللجنة التوصية بوضع برنامجين أحدهما للمشروعات التى يمكن انجازها أو الشروع فيها خلال الحرب ، وثانيهما لمشروعات الاصلاح والتعمير التى تحتاج اليها البلاد فى مدى خمس سنوات عقب الحرب ، كذلك رؤى أن تجرى مفاوضات مع الحلفاء لضمان ورود المواد اللازمة لصناعة البناء بكميات كافية كالصلب والزجاج والخشب والمواسير والأدوات الصحية والكهربائية والاحتفاظ بالمادة

التى تلى الحرب مباشرة بنظام الأولوية لهذا لاستيراد المعدات اللازمة للصناعات الجديدة وفى منح رخص الاستيراد لتسهيل دخول قطع الغيار اللازمة لاستمرار الصناعة .

ومن السهل على كل باحث يتصدى لهذا الموضوع أن يتصيد كثيرا من الحلول والاقتراحات لعلاج مشكلة البطالة ، ولكن الأمر بعد متوقف على طاقة البلاد المالية وقدرتها على تمويل مثل هذه المشروعات الضخمة .

ولا يكفى أن تقوم الحكومة وحدها بكل هذا العبء بل إن جانبا منه يجب أن يقع على عاتق الهيئات الأهلية والأفراد ، وهى مشاركة تقتضيها روح التضامن الاجتماعى بين طبقات المجتمع وهى روح المجتمع الحديث .

إن هذا العصر الذى رأينا فيه جهود العمل الجبارة فى كسب معارك الحياة والموت وتزويد أممها بأسلحة الكفاح المختلفة ورأينا فيه المؤتمرات العالمية تعقد لدراسة مشاكل العمال ورأينا فيه أيضا قيام مشروعات تأمينية كبرى كمشروع بيفردج لضمان مستوى من الحياة للعمال يجعلهم فى مصاف الآدميين .

أقول إن هذا العصر الذى رأينا خصائصه تلك ، لأكبر حافز لنا لأن نسارع الى وضع سياسة اجتماعية ثابتة تكفل بها لعمالنا الحياة وتضمن لهم مستوى من العيش يكافئ ما تقدمه هذه الطبقة النشيطة المنتجة من خدمات جليلة لبلادها .

ولا ننسى أن قطب الرحى فى كل مشروع هو تحقيق مشروع تأمينى عام للعمال يؤمنهم ضد العطل والمرض والشيخوخة بجانب ما حقق لهم من تعويض عن اصاباتهم التى تحدث لهم أثناء العمل ، وفق الله العاملين لخدمة البلاد ولخير طوائفها .

حسين حمدى

إدارة البحوث الفنية

بوزارة الشؤون الاجتماعية

" إنى لأرى الرجل ليعجبنى ، فأقول : هل له حرفة ؟ فإن قالوا : لا ! سقط من عينى " .

" عمر بن الخطاب "